

قال ان تشقت قبل او انه فاشترى والى فللبائع قوله او بدونه اي بدونه  
التأخير لعدم الضمان غير ان الخلل به لما ياتي في تعريفه التام وليس المراد  
انه ينصف لكنه لم يوجد مع قوله لا نور لها النور بفتح النون الزهراء  
على اي لون سمي و قال في غلاة المختار ان الزهر بفتحها وفي  
المصاحم زهر البياض نوره الواحدة زهرة مثل شمعة ونور في قوله  
البا قالوا ولا تسمى زهر احدى تشقت قوله وتناظر اي بلغ زمانا يتناظر  
بالفعل ل قوله لك من كسر ميم وهى تهما وفي النهاية لابن الاثير  
انه تشبيها للمباين قوله للبائع كذا ان لم يعلم المشتري بخواتم يربط  
روية غير سوية ويصدق البائع في ان البيع وقع بعد التاخير  
حتى تكون الثمرة له ومثله ما لو اختلفا هل البيع كانت الثمرة موجودة  
وقبل العقد وحدث بعده فالصدق البائع على الوجه عندنا  
حلا فالجوع في قوله والسر اذاد المشاركة المراد باجود التغيير اي ليس  
تسمى نصيب البائع من المشتري في المشاركة اي المتماثلة اي اذا قلنا  
ان الظلم للبائع وغيره لا اشتري فالاضافة على معنى في والمراد ان  
سأله عن الافراد فلا ياتي في قوله لا يبيع اصلا كما لو طهر في شجرة  
واحدة وهو معطوف على قوله كما في ظهور الخاض للمعاش على  
قوله يظلمون كلها وليس الخ وهو ضايع ادونا قوله بالوجه المذكور اي  
بالتاخير وما بعده كما مر اي في قوله في تقليل وحول الاغصان والورق  
لان ذلك بعد من كالمورق ج و ب وماوى قوله والخير الصالحين  
معطوف على مجموع العلة الثلاثة في سور اجمع للدعاوى الثلاثة  
فذا برت بالتحفيف والتشديد لانه يقال في الفعل ابو الخلل من ابي  
ضرب و ابره بالتشديد بمعنى كما في المختار في سن وانته لانه اسم حسن  
حقى يجوز ان يثبه قال تعالى كأنهم اعجاز محل خاوية وقال تعالى  
كأنهم اعجاز محل منتعرة في قوله البائع هو لاقاله له بروج الضمير  
لمن ولغله اظهر للايضاح قوله الا ان شرط البائع اي المشتري في  
قوله ونفس بما فيه اي الخبر قوله ومفهومه انما اذا لم يتوروا  
ينبغي ان مثل التاخير سقوط النور والبرير لكن في شرويه وان

اذا

اذا لم تشقت تلك الثمرة التي لم يسقط نورها لا يبيع شرطها للبائع  
وفيه نظر في قوله وكورهما في الاول هو منطوق الحديث وهو قوله  
من باع مثلا الخ وقوله وكورهما في الثاني هو مفهوم قوله صادقا بان  
يشترط له الخ فليس بمشروط في قوله من لم يبيع اي حين سمي  
وهو البحث انه كيف يتاخر ان شرط البائع مع قوله عليه السلام الا  
ان يفوت شرطها صحتها البائع اي المشتري اذ يصير المقدر يكون  
للبيع ولو بالشرط له الا ان يشترطها المشتري وهذا ما اخذت اذ منى  
شرطت للبائع لا يتاخر شرطها للمشتري فلا يبيع قول الله انه صادق  
بالصورتين وبموجب ان يجاب بان الاستثناء من احدى الصورتين  
وهو الثانية سيقا سيقا اي فيكون المنة من امر عام شامل  
للسكون والمقد يرفقهما للبائع على كل حال ان يشترطها المتعاقد  
مرايت في عني على مر ما نضه اقول ووجه البحث انه قد يقال  
سالم ان مفهوم الحديث ما ذكره من مفهومه انه اذا لم يتوروا لا تكون  
شرطت للبائع ويلغو الشرطه بوجه قوله والخف التاخير بعضها  
ولو بفعل فاعل في غير اوانه قال قوله بتبعيته غير المور للمو بعب  
وانما يعكس لان ما لم يظهر ايل الى الظهور حول قوله والتاخير اي  
لغة وقوله والمراد اي شرطه مطلقا اي سوا كان طامح الاثبات  
او الذكور يستحق بنفسه ام لا يدل قوله ليشمل الخ قوله  
وطامع الذكور اي ويشمل طامع الذكور اي لانه ينتفع به لكونه يدبر  
في طامع الاثبات فلا فرق بين ان يشقت بنفسه او بفعل فاعل ومثل  
ذلك المور فلا فرق بين ان يقتات بنفسه او بفعل فاعل حيث بلغ  
اوان التناثر بان الغفد والا فلو كان يقتات ويلزم مثل ذلك في  
تاخير طامع الخلل الا ان يثبت ان تاخير طامع الخلل قبل اوانه لا يعضده  
بخلاف اخذ النور قبل اوانه فيشده حله والعادة ان لا يشترط  
تعليل ثاب للمراد الذي ادعاه انه ولانه العادة الخ وحمل التعليل  
قوله والبا في يشقت بنفسه وقوله وقد لا يتور بشي بتعليل